على هامش الصراحة

روحية الصناعي

■ إحسان شمران الياسري

لم يكن سيد مهدي ليتدخل في دعم جهود الحاج شاكر لإكمال بناء معمل الطابوق لولا إلحاح الحاج، ووجود مصلحة مؤجلة في أن يحصل، عند إكمال المعمل، على كمية الطابوق التي تكفي لتوسيع الحوش مجانا!! أو بسعر معتدل.
وقد رافق أبو صالح الحاج إلى الأماكن والمؤسسات التي تتطلب الحال مراجعتها والتعامل معها.. وكان آخر تلك الجهود انجاز شراء عدد من (الحمير)، وهي كائنات رقيقة وثمينة في ميدان صناعة الطابوق، إذ تتحمل الجزء الشاق من هذه الصناعة.
ولست هنا للحديث عن مشاغل الرجل في إتمام المعمل الذي لم يشتغل إلا بعد مليون عقبة وضعتها مؤسسات الدولة والأحزاب والمنظمات والمليشيات ورؤساء العشائر النافذة في القضاء. حتى إن سيد مهدي نصحه، إذ دبَّ اليأس إلى عزيمته، أن يبيع القوالب والمعدات والبراغي والطابوق الناري، ويعود لمهنته الأصلية (بائع شاري أغنام).
وقصة الصناعة في العراق، مثل كل القصص التي التبست أحوالها بسبب غياب الرؤية، ودخول الطارئين، تعرضت إلى محنة التداخل بين فكر الصناعة وفكر التجارة.. ففرقٌ بين أن تكون صناعياً، تمدُّ جذور المشروع الذي تنسج روحك فيه إلى أعماق الأرض التي تبنيه فيها، وبين أن تكون تاجراً يمكن أن يجني عوائد لا بأس بها من صفقة لبيع (الفجل).
وليسَ كالصناعي يُعاند ويُعاند حتى لو باع آخر (ملعقة) بالبيت لكي يستمر المعمل، ويستمر العمال (يجيئون ويروحون) مزهوّين بـ (اليومية).
إن تولّي تاجر أو سياسي أو موظف عادي أمور القطاع الصناعي، حتى لو كان مفعماً بالحماس ومليء بالوطنية والحرص على بناء البلاد، تمثل طعنة في صدر الصناعة، أو القطاع الذي تولاه هذا (المتولّي).. ففي الصناعة مجسّات روحية تتناقل بين الصناعي ومصنعه، وآلاته، وبينهم وبين العاملين في المصنع.. وتتجذّر عبر السنين لغةٌ عجيبة تهيمن على كل اللغات التي نعرفها ولا نعرفها. وبعضهم بكى دماً يوم فارق آلته ومصنعه.
وليس هذا بالكلام الجديد، أو الاختراع الذي حفّزته (غيرة) سيد مهدي على مصالح صاحبه، بل هو كلام يعرفه الصناعيون ويعرفه أهل القرار، وأولئك الذين يقفون في طريق نهضة الصناعة، ويخططون لإيقاف عجلاتها.
يقول احد الصناعيين إن الحريصين والخيّرين يفشلون في مهامهم لأنهم لا يُنسّقون في ما بينهم، وعادة لا يكونون منسجمين مع بعضهم في الجهود، فلا تتساوق منجزاتهم وخبراتهم، خصوصا وإن القوانين مثل الحياة، قابلة للتأويل بأي منحى!.
وعندما سمع سيد مهدي الحاج كاظم يُعاتب تاجر الحمير (أبو حسين)، الذي باعهم أربعين حماراً بسعر باهظ هكذا (يا خويه ما وجّبتنه، كسرت إظهورنا باسعار المُطايا.. چا وين الخوّة، وين تقدير السادة، وين تقدير الحِجّاح..؟)، لم يتسن له حبس ضحكته العارمة إذ صَعدت الأريحية لدى (أبو حسين) فهتف مزهواً:
– عمي وهذا مُطي بلاش غِدَه للسيّد!

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التوافق السياسي.. عرقلة العمل وإهدار للزمن

ميعاد الطائي

كل شيء في العراق صار خاضعا للتوافقات السياسية والتي تتأثر بالتجاذبات التي ترافق العمل السياسي لتكون هذه التوافقات عاملا معرقلا لدوران عجلة البناء وليس كما أريد لها ان تكون حلا للمعوقات ووسيلة لمشاركة الجميع في اتخاذ القرار .
ويمكن للمتابع للمشهد السياسي في العراق أن يلاحظ إن تحقيق التوافق السياسي يساهم كل مرة في تأخير قرارات واستحقاقات وطنية مهمة منها :إقرار الموازنة العامة التي تتأخر كل عام لأشهر بسبب عدم التوافق عليها من قبل جميع القوى السياسية وكذلك يعد النظام التوافقي الذي يحكم العملية السياسية سببا في تأخير تشكيل الحكومة الاخيرة لمدة ٨ أشهر والتأخر في تسمية الوزراء الأمنيين لحد اليوم ،إضافة الى تعطيل الكثير من الاستحقاقات ومنها العمل بالتعداد السكاني الذي يحتاجه العراق كبلد يحاول الوقوف على قدميه من جديد لإعادة بناء بنيته التحتية المدمرة جراء الحروب والظروف الصعبة التي مرت بالبلاد ،علما ان عملية البناء الصحيحة يجب ان تستند الى بيانات وإحصائيات دقيقة لعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وأشياء أخرى كثيرة لا يمكن تحقيقها إلا بإجراء التعداد السكاني الذي خضع هو الآخر للتجاذبات السياسية وتم تأجيله أكثر من مرة بعد تسييسه من قبل البعض ليكون التعداد ضمن الاستحقاقات الأخرى المتأخرة لتعكس القوى السياسية عدم حرصها على المصالح الوطنية العليا وعدم احترام الزمن الذي تهدره هذه القوى من عمر المواطن العراقي الذي ينتظر الخدمات بفارغ الصبر ..
وبمناسبة اليوم العالمي للسكان والذي يحتفل به العالم في ١١ تموز من كل عام أقيم تجمع في العراق وعد من خلاله رئيس الوزراء الحصول على التوافق السياسي للشروع بهذه العملية المهمة حيث يدرك الجميع بان التعداد السكاني يعد من أهم الممارسات التي تقوم بها الدول للحصول على البيانات والإحصائيات التي تساعدها في وضع الخطط التنموية وصياغة البرامج الاقتصادية اللازمة في رسم سياسات تساعد الحكومات على تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات لهم على أساس تلك البيانات.
ومن الجدير بالذكر ان البرلمان العراقي كان قد صوت على قانون التعداد السكاني عام ٢٠٠٩ بعد مناقشات طويلة وكان من المفروض أن يتم إجراؤه في فترة سابقة إلا إنه تأجل لأسباب غير قانونية وهي عدم تحقيق التوافق السياسي .
وتجدر الإشارة إلى ان آخر تعداد سكاني اجري في العراق كان عام ١٩٩٧ ولا بد من الإسراع في إجراء هذه الممارسة باعتبارها استحقاقا وطنيا يساهم في تقديم الخدمات للشعب ،فالتعداد السكاني يعد إجراء مهما كممارسة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأنه يشمل تقييم المستوى المعيشي للمواطن ومحاولة الحكومة تحسين هذا المستوى من خلال الخطط المستقبلية والبرامج الإدارية التي تعتمد الأرقام الدقيقة والإحصائيات الحديثة وعدم الاعتماد على التقديرات في وضع هذه الخطط . ولا بد من الإشارة إلى إن التعداد السكاني يشمل إجراء مسح وإحصاء شامل لأعداد السكان ومعرفة جميع أحوالهم من حيث أعداد الذكور والإناث وتوزيعهم على المناطق ونسب الوفيات والأيدي العاملة ومن خلال تقييم الخطط التنموية السابقة ، وتقييم مختلف الميادين والحصول على بيانات دقيقة عنها ،كالصحة والتعليم وتنظيم الأسرة والإسكان والهجرة والطرق والأبنية والزراعة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة .
وتعمد الدول الى إقامة هذه الممارسة بين فترة وأخرى.ويرى الخبراء ان مدة عشر سنوات هي الأنسب لتحديث البيانات بين تعداد وآخر من اجل معرفة المتغيرات الحاصلة لتكون الدول أمام إحصائيات دقيقة وعدم الاعتماد على معلومات قديمة او الركون إلى التقديرات غير الصحيحة..
من اجل ذلك نقول هنا إن كل من يعمل على وضع المعرقلات أمام هذه الممارسة ويستخدمها لأغراض سياسية فانه يثبت للجميع انه يقف عقبة أمام تقديم الخدمات وانه سيكون بموقفه هذا عدوا للشعب لأنه يقف في طريق المحاولات والممارسات التي تريد إعادة بناء البلد على أسس علمية صحيحة وإحصائيات دقيقة .

«الـــهـــــلالي» .. المـــيّـــت الحـــي

فريدة النقاش

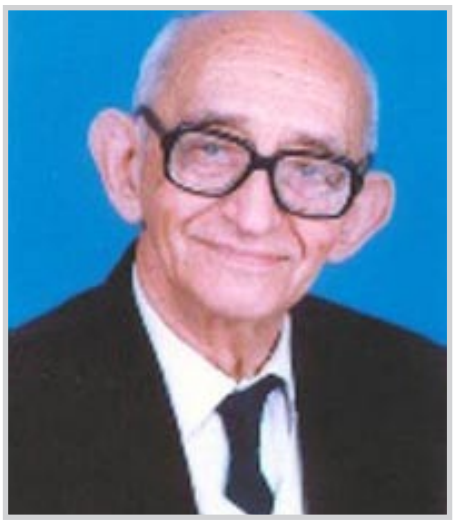

انقضت قبل أيام خمس سنوات علي رحيل المحامي المناضل الشيوعي «أحمد نبيل الهلالي»، ورغم هذه السنين ماتزال سيرته وخبرة حياته ومآثره والقيم العليا التي وهب عمره لها تلهم الآلاف من أبناء الأجيال الجديدة، هؤلاء الذين أوقدوا شرارة ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وبعضهم كان «الهلالي» قد دافع عنه أمام المحاكم كمتهمين في عشرات الحركات الاحتجاجية من وقفات واعتصامات وإضرابات شهدتها البلاد بالآلاف وفي السنوات العشر الأخيرة قبل الثورة.
ورغم أن «الهلالي» كان قد غادر عالمنا حين اندلعت الثورة فإن بصماته وأنفاسه كانت هناك، فهو القدوة والمثل الأعلى الذي ألهم الأجيال وضرب لهم المثل في إنكار الذات واختيار الطريق الأصعب ولكنه الأصوب من وجهة نظره نحو تحقيق أهداف الثورة وهو الذي قال «لن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تدفع بالاشتراكية خارج التاريخ».
فهو كان يدرك أن الاشتراكية التي رفع راياتها عاليا قد أصبحت في عصرنا الراهن، وبالنسبة لبلد فرض عليه التخلف قرونا طويلة هي التعبير الأكثر عقلانية وتماسكا وفعالية عن أرقى وأشمل درجات الوطنية، ومن هنا امتزج عنده بشكل دائم النضال من أجل الاشتراكية بالنضال ضد السيطرة الأجنبية ومؤثراتها السلبية، كما يقول الدكتور فوزي منصور.
انحدر نبيل الهلالي من أسرة بورجوازية شديدة الثراء، وكانت أولى خطوات رحلته على طريق النضال الاشتراكي هي رؤيته الواقعية للانقسام الطبقي الحاد في المجتمع.. يقول «لعل انتمائي لأسرة بورجوازية هو الذي أتاح لي فرصة مشاهدة المطبخ الداخلي للمجتمع الرأسمالي، واكتشفت من خلال هذه المشاهدة ومنذ الصغر الوجه الصحيح الكالح القبيح للرأسمالية».
ويحكى أنه في صباه دخل محل حلواني شهير في وسط القاهرة لأتزود بما لذ وطاب من الحلوى والجاتوهات «ولما هممت بالخروج من المحل صدمني مشهد مأساوي لم أنسه ولن أنساه مادمت على قيد الحياة، حفنة من أطفال الشوارع المشردين يتزاحمون ويتدافعون أمام فاترينة المحل ليلحسوا بألسنتهم اللوح الزجاجي الذي يفصلهم عن معروضات يسيل لها اللعاب.
وكان سؤاله الأول: لماذا هذه الفجوة الهائلة بين فقر الفقراء وثراء الأثرياء؟
بدأ انتماؤه للاشتراكية إذن بشعلة في القلب قبل أن تدله المعرفة والعقل على طريق الماركسية «فتحولت النزعة الإنسانية في نفسي إلى موقف واع ومعاد للاستغلالية الرأسمالية».
وعرف مثله مثل آلاف الشيوعيين المصريين طريق المعتقلات والتعذيب في السجون والملاحقة، وأخذ ينظر بألم إلى هؤلاء الذين ما أن سقط المعسكر الاشتراكي من بين من كانوا رفاقا في السابق وهم يقفزون إلى الشاطئ الآخر وكأنهم يعتذرون عن تاريخهم ويقدمون أنفسهم للبورجوازية لعلها تقبل بهم بين صفوفها.
وقدم «الهلالي» مجموعة من الكتابات المهمة والأحاديث الصحفية المطولة لا فحسب ليرد الاعتبار للماركسية التي جرى تشويهها والسخرية منها وإنما أيضا ليساعد الأجيال الجديدة من المناضلين على استيعاب وتحليل حركة التاريخ الإنساني بما فيها من مد وجزر وانتصارات وهزائم «فالماركسية في نظري ليست نصوصا متدنسة جامدة بل نظرية حية متجددة، وهي لا باخت ولا خابت ولا شاخت ولا ماتت، الشيوعيون هم الذين يخطئون ويشيخون ويموتون، أما الماركسية فهي نظرية قادرة على تحديد وإثراء نفسها وتصويب أخطائها..» ولعلنا نذكر في هذا الصدد أن النظام الرأسمالي الذي لم يدع أبدا لإلغاء الاستغلال كما دعت الاشتراكية له من العمر خمسة قرون وما يزال ليدخل في الأزمة تلو الأخرى.
ويستشهد نبيل بالفيلسوف الفرنسي الوجودي جان بول سارتر الذي قال «إن الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد» ذلك أن الماركسية هي فلسفة الكادحين الذين يمثلون غالبية البشرية.
ولم يعش «الهلالي» ليشهد انتصار أحزاب وانتخاب رؤساء في أمريكا اللاتينية جاءوا من منابع الماركسية كل على طريقته ليضعوا بلادهم على طريق التقدم الشامل مستهدفين إلغاء الاستغلال في خاتمة المطاف.
وكانت واحدة من مآثر «نبيل الهلالي» الكثيرة وهو دفاعه ومرافعاته التي هي جزء أصيل من تاريخ مهنة المحاماة عن خصومه السياسيين من الإخوان المسلمين والجماعات الدينية لأنه رأى بشكل ثاقب وببوصلته التي لا تخطئ أن هناك موقفا مبدئيا واحدا وأصيلا هوالدفاع عن حقوق كل إنسان أيا كانت عقيدته الوطنية أو اعتقاده السياسي أو منطلقه الأيديولوجية.
ومع ذلك ولأن الإخوان المسلمين والجماعات الدينية عامة هو إقصائيون يعملون بمنطق من ليس معنا فهو ضدنا تكتلوا ضده في انتخابات نقابة المحامين التي كان الهلالي عضوا في مجلسها لدورات متتالية وأسقطوه.
لن ينساك الشرفاء أبدا يا نبيل ولن يملك حتى أعداؤك إلا الانحناء أمام صلابتك وتكاملك الإنساني الفريد.

للمـرة الأولى.. تايلانـد فـي قبضة امـرأة حسناء

د. عبدالله المدني ★

منذ أن أقدمت الحكومة التايلاندية في مايو الماضي على حل البرلمان تمهيدا لإجراء انتخابات تشريعية جديدة بهدف وضع حد للأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ عام ٢٠٠٩ وأثرت سلبا على اقتصادها وسمعتها، شاع الكثير من التساؤلات والأقاويل والشائعات حول مستقبل هذا البلد ونوعية العلاقة القادمة بين الحكومة ومؤسستي الجيش والبلاط الملكي. علاوة على ذلك تباينت استطلاعات الرأي حول ما ستسفر عنه الانتخابات ما بين استطلاعات أفادت بأن الحزب الديمقراطي الحاكم بقيادة رئيس الحكومة "أبهيسيت فيجاجيفا"، وحزب "بوي تاي" (من أجل التايلانديين) المعارض برئاسة سيدة الأعمال "يينغلوك شيناواترا" شقيقة رئيس الحكومة الأسبق "تاكسين شيناواترا" الهارب من تنفيذ حكم قضائي بسوء استغلال السلطة وسرقة المال العام، والمقيم في كمبوديا حيث يتولى منصب مستشار اقتصادي للدولة يتنافسان رأسا برأس في الكثير من الدوائر الانتخابية، وبالتالي فإن نتائجهما متقاربة.
واستطلاعات أخرى أفادت بأن المعارضة تتقدم بفارق كبير على الحزب الحاكم، وبالتالي فإن فوزها مؤكد، خصوصا في ظل حقيقة أن "تاكسين شيناواترا" لايزال يحظى بنفوذ واسع في معاقله في الشمال والشمال الشرقي حيث تعيش نسبة كبيرة من المقترعين البسطاء ممن يمكن شراء أصواتهم بالمال، مثلما فعل الرجل في مناسبات انتخابية سابقة.
وما بين استطلاعات الرأي هذه، انتشرت شائعات كثيرة، مثل أن الجيش والبلاط الملكي يدعمان الحكومة وسوف يتدخلان في آخر لحظة للحيلولة دون فوز المعارضة (الذي يعني ضمنا عودة شيناواترا من منفاه الاختياري والصفح عنه). لكن الشائعة الأهم كانت تلك التي استندت إلى ما كتبه أحد المراقبين من أن صفقة سرية تم إبرامها في بروناي في فبراير الماضي ما بين ممثلين عن شيناواترا والجيش والبلاط الملكي، وذلك بهدف ترتيب سيناريوهات ما بعد الانتخابات. في هذه الصفقة، التي قيل أن اجتماعات تمهيدية سبقتها في دبي، ذكر أنه تم الاتفاق على ألا يعيق الجيش والبلاط فوز المعارضة وتشكيلها حكومة جديدة، وأن يسمحا بعودة شيناواترا من منفاه في وقت لاحق مع إصدار عفو ملكي عنه، وذلك مقابل أن يتعهد الأخير، أو من يمثله على رأس الحكومة الجديدة، بعدم التدخل في التعيينات والترفيعات العسكرية الدورية التي عادة ما تحدد من سيتولى قيادة الجيش، وبعدم الانتقام من جنرالات الجيش الذين قاموا بانقلاب عام ٢٠٠٦ بقيادة الجنرال المسلم عبدالله ضد حكومة شيناواترا المدنية الثانية، وبعدم مساءلة الضباط والجنود الذين قمعوا تظاهرات الاحتجاج والاعتصام والتخريب التي قام بها من عرفوا بـ "ذوي القمصان الحمراء" في بانكوك على مدى أشهر في عام ٢٠٠٩ ، هذا ناهيك عن كبح جماح المتطرفين في "الحركة الديمقراطية ضد الديكتاتورية" (حركة متحالفة مع حزب بوي تاي) ممن باتوا يتجرأون ويتقولون بوقاحة ضد الأسرة المالكة ذات المكانة شبه المقدسة.
ويقول بعض المطلعين أنه إذا ما صحت أنباء هذه الصفقة فإن مبرراتها معروفة ومقبولة، وأولها معرفة الجيش والبلاط مقدما بأن المعارضة ستفوز بأغلبية واضحة (وهو ما حدث فعلا بفوز حزب "بوي تاي بـ ٢٦٠ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٥٠٠ ، وبالتالي ذهاب منصب رئاسة الحكومة إلى زعيمته "يينغلوك شيناواترا"، لتصبح الأخيرة أول رئيسة وزراء في تاريخ تايلاند، ورئيس الحكومة الـ ٢٨ منذ العمل بالديمقراطية في عام ١٩٣٢)، وثانيها رغبة مؤسستي الجيش والبلاط في إجراء مصالحة وطنية شاملة، وذلك تجنبا لدخول البلاد في موجة جديدة من العنف كتلك التي طالت مؤسسات البلاد وشلت الحركة في العاصمة، ودمرت الاقتصاد، وأودى بحياة ٩١ شخصا على مدى عشرة أسابيع في ٢٠٠٩، وثالثها رغبة جناح واحد على الأقل داخل مؤسسة البلاط في تهيئة الظروف من أجل انتقال العرش بطريقة سلسة من العاهل التايلاندي العاجز "بهوميبون أدونياديت" (٨٣ عاما) إلى ولي عهده الأمير "فاجيرالونغكورن"، ورابعها إعادة المصداقية إلى المؤسسة الملكية التي اهتزت صورتها قليلا بسبب دعمها المبطن للجيش لقمع التظاهرات الشعبية، علما بأن ذلك الدعم عزز من شعبية حزب "بوي تاي" رغم سجل مؤسسة السيئ.
والمعروف أن هذا الحزب أسسه شيناواترا في سبتمبر ٢٠٠٦ كبديل لحزبه السابق "حزب سلطة الشعب" الذي قضت المحكمة العليا الدستورية بضرورة حله على خلفية تزويره للإنتخابات البرلمانية، بل أن هذا الحزب الأخير نفسه أسسه شيناواترا كبديل لحزبه الأول الذي أنطلق منه كنجم سياسي وهو حزب "تاي راك تاي" (التايلانديون يحبون التايلانديين) الذي تم حظره بتهمة انتهاك الدستور.
والحال أن انتخابات تايلاند الأخيرة تمحورت حول شخص واحد هو "تاكسين شيناواترا" الذي لا يزال يلقي بظلاله في كل مكان رغم غيابه الجسدي عن المشهد السياسي. فهو الذي يحرك حزب "بوي تاي" بالريموت كنترول، ويتحكم في جماهيره وأنصاره بالمال والوعود البراقة، وهو الذي ضغط على شقيقته الصغرى "يينغلوك" لتتولى رئاسة الحزب وتترشح ضد رئيس الحكومة، فقبلت الأخيرة من بعد تردد وتمنع.
والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو مدى قدرة شابة لم تتجاوز الـ ٤٣ عاما مثل "يينغلوك" على إدارة بلد منقسم انقساما عميقا – هذا إذا استبعدنا فرضية أن يكون شقيقها هو رئيس الوزراء الفعلي والمخطط لكل شيء من وراء الكواليس. فهذه التي تخرجت من كلية العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة شانغماي في عام ١٩٨٨ ، قبل أن تحصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة (تخصص نظم المعلومات) من جامعة ولاية كنتاكي الإمريكية في عام ١٩٩١ ، كانت حتى وقت قريب جدا بعيدة عن الأضواء وعالم السياسة، وكان جل اهتمامها تنمية ثروة عائلتها من خلال مؤسستين تترأسهما، إحداهما متخصصة في الاتصالات الهاتفية والأخرى متخصصة في تنمية وإدارة الأصول العقارية. والمعروف أن حسابها المصرفي كان ضمن ٨٦ حسابا مصرفيا إنهم أصحابها بتحويل مبالغ طائلة إلى جماعات التخريب المعارضة للحكومة والمؤسسة الملكية.
لكنها، في إجابة لها حول سؤال عن خبرتها السياسية، لم تترد في القول أنها تشربت السياسة منذ نعومة أظفارها، قائلة أن والدها وأشقاءها التسع دخلوا عالم السياسة، ومذكرة بأنها حفيدة الأميرة "جانيت أوف شانغماي" أما السؤال المهم الآخر فهو عما إذا كان خصوم "تاكسين شيناواترا" من ذوي القمصان الصفراء سوف يقبلون بنتائج الانتخابات من بعد الانقسام المرير في المجتمع التايلاندي ما بين مجموعتين يميزان نفسيهما بالألوان؟
لقد تعاملت الحكومة بطريقة حضارية مع نتائج الانتخابات حينما اعترف رئيس الحكومة بهزيمة حزبه، وهنأ المعارضة بفوزها، حتى قبل ظهور النتائج النهائية. وردت "يينغلوك" بالطريقة المتحضرة نفسها حينما شكرت "أبهيسيت فيجاجيفا"، وصرحت أنها لا تعتبر النتيجة فوزا لها أو لحزبها ، وإنما فوز لتايلاند، مؤكدة أن أكثر ما يشغلها الآن هو المصالحة الوطنية. ولم يبق إلا أن يسلك الشعب أيضا نهجا حضاريا ويسدل الستار على انقسامه.
ونختتم بشيء مثير للحنق فعلا هو قيام قوى ومنظمات أمريكية وأوروبية حقوقية مسيسة بدس أنفها في الشأن الداخلي لتايلاند (مثلما فعلت وتفعل في بعض دول الشرق الأوسط)، لتوصف الانتخابات الأخيرة، حتى قبل ظهور نتائجها، بأنها غير نزيهة وتنقصها الشفافية.

★ باحث ومحاضر أكاديمي في الشأن الآسيوي من البحرين

مـــدنـــيـــة الـــدولـــة

حسين عبدالرازق

بعد «وثيقة المبادئ والحقوق الأساسية» التي أعدها وأعلنها د. محمد البرادعي والتي تتناول المبادئ الأساسية للدولة والحقوق الأساسية للمواطنين المفترض الالتزام بها واحترامها في أي دستور قادم، أعلنت أحزاب «التحالف الديمقراطي من أجل مصر» – ٢٨ حزبا – وثيقة التوافق على المبادئ التي تراعى في الدستور الجديد لمصر.
وتشمل الوثيقة الجديدة ٩ بنود تحت عنوان «في مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع»، و٩ بنود أيضا في فصل خاص بالنظام السياسي والحريات العامة، و٤ بنود خاصة بالقضاء، و٧ بنود تحت عنوان «في المجال الاقتصادي» و١٠ بنود «في المجال الاجتماعي»، ثم ٦ بنود في السياسة الخارجية، وتحتاج كل بنود الوثيقة بأبوابها الستة وبنودها الخمسة والأربعون لحوار ونقاش تفصيلي، لأهمية الأحزاب والقوى التي أصدرتها وأهمية المبادئ والحقوق الواردة فيها، وهو ما لا تتسع له هذه المساحة، ولذا فسأكتفي بعدد محدود من الملاحظات حول الفصلين الأول والثاني.
لقد خلت الوثيقة – وكذلك وثيقة البرادعي – إلى أي إشارة لمدنية الدولة، رغم أن الحوار بين الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية في الأشهر الماضية كان يشير إلى الاتفاق على ضرورة تأسيس «دولة مدنية ديمقراطية حديثة» في مصر، كما أن «الدولة المدنية» كانت أحد أبرز شعارات ثورة ٢٥ يناير.
والدولة المدنية هي الدولة التي تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة وتحقيق المساواة بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات وعدم التفرقة بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو العقيدة أو المذهب أو الانتماء السياسي والحزبي، وينظم العلاقات فيها دستور مدني يضعه الشعب، وتتحقق فيها حرية إنشاء الأحزاب والنقابات، وحقوق التجمع والتنظيم، وحرية ممارسة الشعائر الدينية واحترام الأديان جميعا، وعدم الخلط بين السياسة والدين، وتكون القوات المسلحة مسؤولة عن استقلال وسلامة الوطن وأرضه ولا تتدخل في الشؤون السياسية.
وقد يجد البعض في بنود وثيقة التحالف الديمقراطي ما يحقق هذا التعريف للدولة المدنية من خلال البنود العديدة الواردة في الفصلين الأول والثاني، إلا أن البند الأول من الفصل الأول هو الذي يثير القلق من غياب نص صريح علي مدنية الدولة، فقد تم نقل المادة الثانية من دستور ١٩٧١ والتي تقول «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» وأضيف إليها «مع حق غير المسلمين في الاحتكام إلي شرائعهم في أحوالهم الشخصية»، والإضافة الأخيرة تحصيل حاصل ولا تحل المشكلة.
فمشكلة النص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع تنطوي علي تمييز ضد غير المسلمين، ويستند إليها في الممارسة بعض دعاة الفرقة والفتنة الطائفية، وتتعارض مع عديد من المواد الواردة في وثيقة البرادعي ووثيقة التحالف الديمقراطي والتي تنص على حقوق المواطنة والمساواة بين المواطنين، ومع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقات الدولية التي صدقت عليها مصر، ومع الحقوق والحريات العامة والتي يقول عنها أساتذة القانون الدستوري «إنها حقوق طبيعية تنبع من طبيعة الإنسان وتعيش معه وبه».
ومنذ أيام أعلن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و٢٦ من منظمات حقوق الإنسان ما أسموه «بردية الأحكام الأساسية في الدستور» وجاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى لهذه الأحكام «يكفل الدستور تنوع مصادر التشريع، بما يعكس الروافد المتنوعة للهوية الوطنية ويساعد على تعزيز الوحدة الوطنية، وعدم فرض تشريعات تنظم حياة المواطنين في المجال الخاص بشكل يتناقض مع معتقداتهم، أو تنظيم المجالين العام والخاص بشكل يتناقض مع ضمانات حقوق الإنسان والحريات العامة»، وهو نص بالغ الأهمية ويصب في الاتجاه الصحيح، ويؤكد ضرورة أن ينص بوضوح في الدستور القادم على أن مصر «دولة مدنية ديمقراطية حديثة»، وأن يخلو الدستور من أي نصوص تتعارض مع مدنية الدولة.